﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ ۝٣﴾ [غافر: 1 - 3]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قبلَها:

الكتابُ المشتملُ على الوعدِ والوعيدِ جامعٌ لصفاتِ الكمال

في مناسبة الآيات لِما قبلها وجوه؛ **أحدُها**: لمّا كانَ ختامُ السّورةِ الَّتي قبلها إثباتَ الكمال للّه بصِدْقِهِ في وعده ووعيده، بإنزال كلِّ فريق في داره الَّتي أعدَّها له؛ ثبتَ أنَّ الكتابَ الَّذي فيه ذلك منهُ، وأنَّهُ جامعٌ لجميع صفات الكمال، فقال: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ إلخ[1].

الإيمانُ بالكتابِ سرُّ السَّعادة، والكفرُ به سرُّ الشَّقاوة

الثّاني: لمّا ذكرَ المَولى تعالى في أواخرِ سورة الزُّمَرِ مُنقلَبَ الكافرينَ ومآلَ المؤمنينَ يومَ الجزاءِ والدّين، وسَرى إلى الأذهانِ أنَّ هذا الحكمَ الموعودَ نافذٌ - لا محالةَ - وأنَّ هذا التصويرَ ناجزٌ لا ريبَ فيه، أرادَ بيانَ السَّببِ في هذه الخاتمةِ المُحزِنةِ للكافرينَ والسَّعيدةِ للمؤمنينَ، فأخبر عن الآياتِ بأنَّها تنزيلٌ من اللّهِ العزيزِ العَليم، والإيمانُ بها سرُّ السَّعادةِ والنَّجاة، والكفرُ بها سببُ الشَّقاوةِ والهَوان.

حثُّ الكافرينَ على الإيمانِ

الثّالث: لمّا ذكر ﷻ هناك ما يؤولُ إليه حالُ الكافرينَ وحالُ المؤمنين؛ ذكرَ هنا أنَّه غافرُ الذَّنب وقابلُ التَّوب؛ ليكون ذلك استدعاءً للكافرين إلى الإيمانِ وتركِ ما هم فيه[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تَنزِيلُ﴾: (نزل) أصلٌ يدلُّ على هبوطِ شيءٍ مِن عُلْوٍ إلى

(1) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 2.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 232، ومجمع البحوث، التفسير الوسيط: 8/ 608.

سُفْلٍ[1]، ومِن ذلكَ يقالُ: نزلَ في مكانِ كذا، أي: حطَّ رَحْلَهُ فيهِ[2]، وقد يرادُ بالنُّزولِ مجرَّدُ الحُلولِ، وإنْ لم يكنْ فيهِ هبوطٌ[3]، وإنزالُ اللّهِ تعالى نِعَمَهُ ونِقَمَهُ على خَلْقِهِ وإعطاؤُهم إيّاها: إمّا بإنزالِ الشَّيءِ نفسِهِ، كإنزالِ القرآنِ، وإمّا بإنزالِ أسبابِهِ والهدايةِ إليهِ، كإنزالِ الحديدِ واللِّباسِ ونحوِ ذلكَ[4].

2) ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾: (كتب) أصلٌ يدلُّ على جمعِ شيءٍ إلى شيءٍ[5]، ومِنْ ذلكَ يقال: تكتَّبتِ الخيلُ، أي: تجمَّعَتْ[6]، والكَتْبُ، وهو ضمُّ أديمٍ إلى أديمٍ بالخياطةِ، والكَتْبُ في العُرْفِ: ضمُّ الحروفِ بعضها إلى بعضٍ بالخطِّ، وقد يقالُ ذلكَ للمضمومِ بعضها إلى بعضٍ باللَّفظِ، والكِتابُ في الأصلِ مصدرٌ، ثمَّ سُمّيَ المكتوبُ فيهِ كِتابًا، والكِتابُ أيضًا: اسمٌ للصَّحيفةِ معَ المكتوبِ فيها[7]، والمرادُ بالكتابِ هنا: القرآنُ[8].

3) ﴿غَافِرِ﴾: (غفر) أصلٌ يدلُّ على السَّتْرِ[9]، ومِنْ ذلكَ: الغَفْرُ، وهو السَّتْرُ والتَّغطيةُ[10]، والغُفرانُ والمغفرةُ مِنَ اللّهِ تعالى: أن يَصونَ العبدَ مِن أن يمسَّهُ العذابُ[11]، والاستغفارُ: طلبُ سَترِ الذُّنوبِ ومَحوِها[12]، والغافرُ وصفٌ لهُ ﷻ؛ لأنَّهُ يسترُ الذُّنوبَ، ويَمْحوها.

4) ﴿ٱلذَّنۢبِ﴾: (ذنب) أصلٌ يدلُّ على الجُرْمِ ومؤخَّرِ الشَّيءِ[13]، ومِنْ ذلكَ: الذِّنابُ بكسرِ الذّالِ، وهو عَقِبُ كلِّ شيءٍ[14]، والذَّنَبُ في الأصلِ: الأخذُ بذَنَبِ الشَّيءِ، ويُستعملُ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (نزل).
(2) الراغب، المفردات: (نزل).
(3) السمين، عمدة الحفاظ: (نزل).
(4) الزمخشري، الكشاف: 2/ 749.
(5) ابن فارس، مقاييس اللغة: (كتب).
(6) الجوهري، الصحاح: (كتب).
(7) الراغب، المفردات: (كتب).
(8) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 78.
(9) ابن فارس، مقاييس اللغة: (غفر).
(10) الخليل، العين: (غفر).
(11) الراغب، المفردات: (غفر).
(12) السمين، عمدة الحفاظ: (غفر).
(13) ابن فارس، مقاييس اللغة، والزبيدي: (ذنب).
(14) الجوهري، الصحاح: (ذنب).

في كلِّ فعلٍ تُستوخَمُ عُقْباهُ، اعتبارًا بذَنَبِ الشَّيءِ، ولهذا يُسمَّى الذَّنْبُ تَبِعةً؛ اعتبارًا لِما يحصلُ مِنْ عاقبتِهِ[1]، والمرادُ بالذَّنب هنا: الإثمُ والمعصيةُ.

5) ﴿ٱلْعِقَابِ﴾: (عقب) أصلٌ يدلُّ على تأخيرِ الشَّيءِ وإتيانِهِ بعدَ غيرِهِ[2]، وكلُّ شيءٍ يَعْقُبُ شيئًا؛ فهو عَقيبُهُ، وعاقبةُ كلِّ شيءٍ: آخِرُهُ[3]، وسُمّيتِ العقوبةُ بذلكَ؛ لأنَّها تكونُ بعدَ الذَّنبِ[4]، والعقابُ: العذابُ[5]، وهو المرادُ هنا.

6) ﴿ٱلطَّوْلِ﴾: (طول) أصلٌ يدلُّ على فضلٍ وامتدادٍ في الشَّيءِ[6]، ومِنْ ذلكَ يقالُ: تطاولَ فلانٌ، أي: أظهرَ الطَّوْلَ، وتمدَّدَ قائمًا لينظرَ إلى بعيدٍ[7]، والطَّولُ: الفضلُ والمَنُّ[8]، والغِنى[9]، والقدرةُ، والمرادُ هنا: الإطلاقُ الشّاملُ لكلِّ هذهِ المعاني[10]، أو الفضلُ بتركِ العقابِ المستحَقِّ[11].

المَعْنى الإجماليُّ:

القرآنُ كتابُ المتَّصفِ بصفاتِ الكمالِ

يُخبرُ اللّهُ تعالى عن القرآنِ الكريمِ بأنَّهُ كتابٌ مُنزَّلٌ مِنَ اللّهِ تعالى المُتَّصفِ بالقوَّةِ والغلَبةِ في كلِّ شيءٍ، وبالعِلْمِ المُحيطِ بجميعِ المَعلوماتِ، وهو الَّذي يغفرُ الذُّنوبَ، ويقبلُ توبةَ التّائبينَ، ويفتحُ بابَ القبولِ للعائدينَ مِنَ الكفرِ إلى الإيمانِ، ومِنَ العصيانِ إلى أنوارِ

(1) الراغب، المفردات، والسمين، عمدة الحفاظ: (ذنب).
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عقب).
(3) الجوهري، الصحاح: (عقب).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عقب).
(5) الراغب، المفردات، والسمين، عمدة الحفاظ: (عقب).
(6) ابن فارس، مقاييس اللغة: (طول).
(7) الزمخشري، أساس البلاغة: (طول).
(8) الراغب، المفردات: (طول).
(9) السمين، عمدة الحفاظ: (طول).
(10) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 80.
(11) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 546، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 51.

الهدايةِ، ويتوعَّدُ المُصرّينَ على الكفر والضَّلالِ بأنَّهُ شديدٌ عقابُهُ، لا يُعجِزُهُ أحدٌ عن إيصالِ العذابِ إليهم؛ لأنَّهُ ذو قدرةٍ عظيمةٍ.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ التَّعبيرِ بالحروفِ المُقطَّعةِ في بدايةِ السّورةِ:

المُتحدَّى بهِ واقعٌ ملموسٌ

ابتدأتِ السّورةُ الكريمةُ بالحروفِ المقطَّعةِ في قولِهِ تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾؛ لتكونَ هذهِ الحروفُ تنبيهًا على تحدّي كلِّ مَنْ يجادلُ في آياتِ القرآنِ، بأنْ يأتيَ بمثلِها إحكامًا ونظْمًا وبَيانًا، فما هذه الآياتُ إلّا مجموعةٌ من هذه الحروفِ العربيَّة الَّتي يتكلَّمُ بها العربُ الفُصحاء، وهي حروفٌ مسموعةٌ وواقعيَّةٌ، لكنَّهم يعجزونَ عن نظمِها مثلَ هذا النَّظمِ المُعجزِ البليغ، ومِن ثمَّ نلحظُ أنَّهُ يأتي ذكرُ الكتابِ وتنزيلِهِ وبيانِ مَكانتِهِ بعدَ ذكرِ هذه الحروف، فتكونُ هذه الحروفُ ذاتَ صلةٍ بالكتابِ المُتحدَّى به، وأنَّهُ من جنسِ هذه الحروف الَّتي يتكلَّمُ بها المُخاطَبونَ العاجزونَ عن المعارضةِ.

سرُّ تركِ التَّأكيدِ في ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾:

أدلَّةُ حقّيَّةِ القرآنِ ظاهرةٌ لمَنْ تأمَّلَ

المقصودُ بتوجيهِ الخبرِ في قولِهِ تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ هم المشركونَ المنكرونَ أنَّ القرآنَ مُنزَّلٌ مِنْ عندِ اللهِ تعالى، فتجريدُ الخبرِ عن المؤكِّدِ إخراجٌ لهُ على خلافِ مقتضَى الظّاهرِ، بجعلِ المنكرِ كغيرِ المنكرِ؛ لأنَّهُ يَحُفُّ بهِ مِنَ الأدلَّةِ ما إنْ تأمَّلَهُ ارتدعَ عن إنكارِهِ، فما كانَ مِنْ حقِّهِ أنْ يُنكرَ ذلكَ[1].

نكتةُ التَّعبيرِ بالتَّنزيلِ:

الرَّدُّ على مَنْ طلبَ نزولَ القرآنِ جملةً واحدةً

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بالتَّنزيلِ في قولِهِ تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾، وهو مصدرُ (نزَّلَ) المضاعف؛ لأنَّهُ مُشعِرٌ بأنَّ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 78.

القرآن أُنزِلَ مُنجَّمًا، وفي ذلكَ ردٌّ على الطّاعنينَ؛ لأنَّ مِن جملةِ ما تعلَّلوا بهِ قولَهم: ﴿لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ﴾ [الفرقان: 32][1].

بلاغةُ موقعِ ﴿تَنزِيلُ﴾ مِن حيثُ الإعرابُ:

﴿تَنزِيلُ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ مبتدأٌ، والخبرُ قولُهُ: ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾[2]، وفي تقديمِ المبتدأِ – وهو الأصلُ – إشارةٌ إلى أنَّ التَّنزيلَ هو محطُّ الاهتمامِ؛ إذ المُكذِّبونَ تنصبُّ دعوتُهم على التَّشكيكِ في تنزيلِهِ، فكانَ تقديمُهُ ردًّا على تشكيكِهم، وفيهِ أيضًا حثٌّ على الإصغاءِ بعدَ التَّشويقِ إلى سماعِ الخبرِ، وهذا التَّوجيهُ يتَّسقُ معَ إعرابِ ﴿حمٓ﴾ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، تقديرُه: هذهِ السّورةُ حم، أي: مُسمّاةٌ بـ (حم)[3].

الابتداءُ بموضعِ الشَّكِّ أبلغُ في الرَّدِّ

ويحتمل أن يكون ﴿تَنزِيلُ﴾ خبرًا عن ﴿حمٓ﴾، والتقدير: هذه السّورةُ المسمّاة بـ (حم) تنزيلُ الكتابِ من اللّه[4]، وفي ذلك تنبيهٌ على أنَّ القرآن أنزله اللّه، وليس منقولًا، ولا مكذوبًا[5]، وأيضًا الإخبار عن السّورة المسمّاةِ حم بأنَّها تنزيل، إعلانٌ دائم وجهير بالتَّحدّي، ووراء هذا القطعُ بأنَّهُ لا يُؤتَى بسورةٍ من مِثله، وأنَّ ذلك ليس في طَوْقِ أحد يسمع هذا القرآنَ في كلِّ جيلٍ وكلِّ أمَّة، ولا تجد برهانًا أقربَ ولا أيسرَ من هذا البرهانِ، وعلى هذا وبه يكون ﷺ أكثر الأنبياء تابعًا يوم القيامة[6].

معجزةُ النَّبيِّ ﷺ خالدةٌ

ويحتمل أن يكون ﴿تَنزِيلُ﴾ خبرًا لمبتدأ محذوف، والتَّقدير: هذا تنزيلُ الكتاب[7]، فيكونُ في الكلام إيجازٌ بالحذف.

---

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 314.
(2) ابن جرير، جامع البيان: 21/ 349، وابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 546.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 25/ 144.
(4) مجير الدين الحنبلي، فتح الرحمن: 6/ 96.
(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 15/ 290.
(6) أبو موسى، محمد والزمر وعلاقتهما بآل حم، ص: 19.
(7) ابن الجوزي، زاد المسير: 4/ 30، وأبو حيان، البحر المحيط: 9/ 232.

نكتةُ الإضافةِ في قوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾:

تشريفُ القرآنِ المنـزَّلِ مِـن عندِ اللهِ

إضافةُ ﴿تَنزِيلُ﴾ إلى ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ في قولِهِ ﷻ: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ من إضافة المصدر إلى المفعول[1]؛ لبيانِ المنزَّلِ، وهو الكتابُ دونَ الملائكةِ أو الرِّزقِ أو القضاءِ أو غيرِ ذلكَ، وفي ذلكَ تشريفٌ للقرآنِ بإيقاعِ التَّنزيلِ عليهِ الملائمِ لرفعةِ شأنِهِ.

دلالةُ التعريفِ بـ(أل) في قوله: ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾:

التَّنويهُ بشأنِ الكتابِ والإعلاءُ مِنْ قَدْرِهِ

تعريفُ الكتابِ في قولِهِ تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ للعهدِ، والمرادُ بهِ القرآنُ المعهودُ بينَهم عندَ كلِّ تذكيرٍ وكلِّ مجادلةٍ[2]، ويحتملُ أنْ يكونَ التَّعريفُ للجنسِ المرادِ بهِ التَّنبيهُ على الكمالِ المطلقِ، وفيهِ إشارةٌ إلى أنَّ مَنْ يخالجُهُ شكٌّ في كمالاتِهِ المطلقةِ؛ فليضَعِ اليدَ على شيءٍ ممّا لا يُرَى فيه الكمالُ المطلق، من لغة وقصص أو تشريع أو في أيِّ باب من أبواب معانيه، فإذا لم يستطع، ولم يستطع من سبقوه مِن المجادلين في كلام الله؛ فليتَّقِ النّارَ الَّتي وقودُها النّاسُ والحجارة[3].

سرُّ التَّعبيرِ بالكتابِ دونَ القرآنِ:

القـرآنُ المنـزَّلُ مكتوبٌ متناسبٌ

عُبِّرَ بالكتاب دون القرآن في قوله عزَّ من قائلٍ: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ هذه الآياتِ المقروءةَ المنزَّلة بالتَّدريجِ ستتحوَّلُ بعدَ الجمعِ الكاملِ إلى كتابٍ مجموعٍ متناسبٍ، فهو وإنْ نزلَ تدريجيًّا كما توحي به كلمةُ التَّنزيل إلّا أنَّهُ سيكون مكتوبًا مُنتظِمًا، وهي لطيفةٌ من لطائفِ أسماء القرآن الكريم.

معنى ﴿مِنَ﴾ في قوله ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ﴾:

الكتابُ ربّانيُّ المصدرِ

تدلُّ ﴿مِنَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ على الابتداءِ، والمعنى: أنَّ ابتداءَ تنزيلِ الكتابِ مِنَ اللهِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 314.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 314، وحبنكة، معارج التفكر: 12/ 318.
(3) أبو موسى، محمد والزمر وعلاقتهما بآل حم، ص: 17.

تعالى، وفي ذلكَ بيانٌ لمصدرِ الكتابِ، وأنَّهُ مِنَ اللهِ تعالى لا مِنْ عندِ النَّبيِّ ﷺ ولا مِنْ عند غيره كما يعتقدُ المُكذِّبون، والمعنى: أنَّ القرآنَ مُنزَّلٌ مِنْ عندِ اللهِ، وليسَ بكذبٍ عليهِ[1]، وفي ذلك زيادةُ تأكيدٍ لمعنى التَّحدّي بالإتيان بمثل سورة من القرآنِ[2].

فائدةُ التَّعبيرِ باسم الجلالةِ:

تنزيلُ الكتابِ يسيرٌ على اللهِ

عبَّر النَّظمُ الكريمُ باسم الجلالةِ في قولِهِ تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ الدّالِّ على كلِّ صفاتِ الجَلال والعظَمة[3]؛ ليكون دالًّا على التَّعليلِ لذلك الحدثِ العظيم، وأنَّهُ وقعَ لكونه صادرًا من اللهِ تعالى، فيكونُ من دعوى الشَّيءِ ببيِّنةٍ وبُرهان، وأفادَ اسم الجلالة إمكانَ التَّنزيلِ ويُسْرَهُ؛ إذ فاعلُهُ هو العظيم القدير.

نكتةُ الوصفِ بالعزيزِ العليمِ دونَ غيرِهما:

اشتمالُ القرآنِ على الإعجازِ والحِكَمِ البالغةِ والحُكمِ النّافذِ

جيءَ بوصفَي العزيز العليم دون غيرهما في قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾؛ لمناسبتهما ما في القرآن من الإعجاز والحكم الدّالِّ على القدرة الكاملة والحكمة البالغة[4]، فإعجازه لأنَّهُ كلام إلهٍ قدير لا يُغالَبُ؛ فلذا ذُكِرَ العزيز، ولاشتماله على الحِكَم البليغة البالغة ذُكر العليم؛ لأنَّ البليغَ علمُهُ بالأشياء يكون حكيمًا، وناطقًا بالحكمة[5]، وللإيذان بظهور أثرَي الوصفين في الكتاب، بحريان أحكامه ونفاذ أوامره ونواهيه، من غير مُدافِع ولا مُمانِع، وبابتناء جميع ما فيه على أساس الحِكَم الباهرة[6]، وفي وصف اللَّه بهما تعريضٌ بأنَّ منكري تنزيل الكتاب منه مغلوبون مقهورون، وبأنَّ اللهَ يعلم ما تُكِنُّهُ نفوسُهم، فهو محاسبُهم على ذلك، ورمزٌ إلى أنَّ

(1) الشوكاني، فتح القدير: 4/ 551.
(2) أبو موسى، محمد والزمر وعلاقتهما بآل حم، ص: 17.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 3.
(4) البيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 51، والآلوسي، روح المعاني: 12/ 295.
(5) الشهاب، عناية القاضي: 7/ 355.
(6) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 240.

القرآنَ كلام العزيز العليم، فلا يقدر غيرُ الله على مثله، ولا يعلم غيرُ الله أن يأتيَ بمثله[1].

نكتةُ تعريفِ ﴿ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾:

كمالُ عـزَّةِ اللهِ وعلمِهِ

وردَ وصفا ﴿ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ معرَّفينِ في قولِهِ تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾؛ للدَّلالةِ على رسوخِ اتِّصافه تعالى بهذينِ الوصفينِ الجليلين، وكمالِ اتِّصافه بهما؛ إذ هو العزيزُ والعليمُ على الحقيقةِ والكمالِ.

نكتةُ تقديمِ ﴿ٱلۡعَزِيزِ﴾ على ﴿ٱلۡعَلِيمِ﴾:

الوحيُ أثرُ العزَّةِ والعلمِ

آثرَ النَّظمُ الجليلُ تقديمَ وصفِ ﴿ٱلۡعَزِيزِ﴾ على وصفِ ﴿ٱلۡعَلِيمِ﴾ في قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾؛ ليكونَ مُنسجِمًا مع ترتيب ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾؛ إذ التَّنزيلُ يحتاجُ إلى قوَّةٍ غالبة، والكلامُ المحكَم يحتاجُ إلى علمٍ مُحيط.

نكتةُ التَّعبيرِ بصيغةِ (فعيلٍ):

عبَّر النَّظمُ الكريمُ عن الوصفينِ الجليلين بصيغةِ (فعيل) الدّالَّةِ على المبالغةِ في قوله تعالى: ﴿ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾؛ للدَّلالة على المُبالغةِ في اتِّصافه تعالى ذكره بالقدرة والغلَبة والعلم[2].

توجيهُ المتشابهِ اللَّفظيِّ:

اللهُ تعالى عليمٌ بـمـا فـي صـدور المكذِّبينَ

قال تعالى في مطلَع سورةِ الزُّمَر: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ۝١﴾ [الزمر: 1]، ومثله في الجاثية (2) والأحقاف (2)، وقال هنا: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾، فوقعَ اختلاف في الوصفِ الثّاني؛ لمناسبة العليم لاطِّلاعه تعالى على ما تُكِنُّهُ صدور المكذِّبينَ المعرِضينَ[3]، وللتَّفنُّن في التَّعبيرِ الَّذي هو من فنون البلاغة[4].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 79.
(2) أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 233.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 79.
(4) القونوي وابن التمجيد، حاشيتان على البيضاوي: 17/ 4.

بلاغةُ موقعِ ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾:

السّياقُ مُرجِّحٌ إرادةَ الثُّبوتِ والاستمرارِ

بعدَ أنْ وصفَ المولى تعالى ذاتَهُ بـ ﴿ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ وصفَها بوصفين معطوف أحدهما على الآخر، فقالَ: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾، وهما مؤلَّفان من اسمَي فاعلٍ مُضافٍ إلى معموليهما، وهذه الإضافةُ: إمّا أنْ تكونَ معنويَّةً محضةً؛ بأنْ يكون ﴿غَافِرِ﴾ ﴿وَقَابِلِ﴾ دالَّين على الثُّبوتِ والاستمرار، أو على المضيِّ، فيكتسبان من المُضاف إليه التَّعريفَ، ويتطابقان حينئذٍ مع المنعوتِ المُعرَّف كما هو قانونُ النَّعت، فالإضافة حقيقيَّة؛ لأنَّه لم يُرَدْ بهما زمانٌ مخصوص، واسمُ الفاعل يجوزُ أن يرادَ به الاستمرار[1].

وإمّا أن تكونَ الإضافةُ لفظيَّةً غيرَ محضةٍ، بأن يكونا دالَّين على الحال أو الاستقبال، فلا يكتسبان التَّعريفَ من المضاف إليه، فيكونان بدلين[2]، ولا يُشترطُ فيهما التَّطابقُ تعريفًا وتنكيرًا مع المُبدَل منه.

رحمته سبحانه للتائبين ثابتة وشاملة للعالمين

والظّاهر النَّعت؛ إذ السّياقُ في إطارِ مَدْحِ الذّات الإلهيَّة بجملةٍ من الأوصاف الَّتي يتَّصفُ بها على سبيلِ الثُّبوت والاستمرار[3]، وأفادَ النَّعتُ البِشارةَ للمُؤمنينَ بغُفرانِ ذُنوبهم وقبول توبتهم؛ إكرامًا لإيمانِهم، وأيضًا قد تقدَّم أنَّ الوصفَ بوصفَي العزيز العليم فيه تعريضٌ بأنَّ منكِري تنزيل الكتاب من الله مغلوبون مقهورون، وبأنَّ الله يعلم ما تُكِنُّهُ نفوسُهم، فهو محاسبهم على ذلك، وفي إتباع الوصفين العظيمين بأوصافِ غافر الذنب وقابل التَّوب شديد العقاب ذي الطَّول ترشيحٌ وتقويةٌ لذلك التَّعريض، كأنَّهُ يقول: إن كنتم أذنبتم بالكفر بالقرآن؛ فإنَّ تدارك ذنبكم في مُكنتِكم؛ لأنَّ الله مقرَّرٌ اتِّصافُهُ بقبول التَّوبة وبغُفران الذَّنب، فكما غفر لمَنْ تابوا

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 15/ 290، والهرري، حدائق الروح والريحان: 25/ 118.
(2) الزمخشري، الكشاف: 4/ 148 - 149، والطيبي، فتوح الغيب: 13/ 454.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 233.

من الأمم، فقبلَ إيمانَهم يغفر لمن يتوبُ منكم[1]، والحاصل: أنَّ هذه الأوصاف تجمع الوعدَ والوعيدَ، والتَّرهيبَ والتَّرغيبَ[2].

نكتةُ التَّعبيرِ بالغُفرانِ:

الـغُـفـرانُ سترٌ لـلـذَّنـبِ وعـدمُ محاسبةٍ عليهِ

عبَّر النَّظم الجليلُ بلفظ ﴿غَافِرِ﴾، في قوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾؛ لما يدلُّ عليه بحسب معناه اللُّغويِّ من ستر الذَّنب[3]، ومَحْوِهِ عينًا وأثرًا[4]، ويلزم منه على سبيل الكناية عدمُ المحاسبة عليه[5]، وهذا أقصى ما يحتاجه المؤمنُ المذنب.

سرُّ التَّعبيرِ بـ ﴿غَافِرِ﴾ دون (غَفّار) و(غَفور):

مـغـفـرةُ ذنـوبِ العبادِ دائمةٌ

بينَ ﴿غَافِرِ﴾ و(غفّار) و(غَفور) اتِّفاقٌ في أصلِ المادَّة، وهو تغطيةُ الذَّنبِ وسَتْرُهُ، وما يلزمُهُ من عدمِ المحاسبةِ عليها، لكنْ يظهرُ الفرقُ بينَ الألفاظِ الثَّلاثة في الدَّلالة على نوعِ المغفرة عِظَمًا وكثرةً؛ إذ يشيرُ ﴿غَافِرِ﴾ إلى الثُّبوتُ والدَّوام[6]، وعلى غُفران الذُّنوب مطلقًا، وأمّا (غَفور)؛ فوزنُهُ من أوزان المبالغة، وهو يدلُّ على المبالغة نظرًا إلى الذَّنبِ باعتبارِ عظمتِهِ، فالغفورُ للذَّنبِ الجسيمِ الَّذي لوحِظَ فيه جانبُ الكَيْف للذَّنب، وأمّا الغفّار؛ فهو يدلُّ على المبالغةِ أيضًا، لكنْ نظرًا إلى الذُّنوب باعتبارِ كَثرتها، أي: بالنَّظر إلى جانبِ الكَمِّ.

وقد عُبِّرَ بـ ﴿غَافِرِ﴾ في قوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾؛ للدَّلالة على الثُّبوت، ولأنَّهُ أنسبُ بـ ﴿وَقَابِلِ﴾ من ناحية الوزن.

دلالةُ الإضافةِ في ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾:

شـأنُ المـولَى الجليلِ غُفرانُ الذُّنوبِ

لمّا كان الرّاجحُ في سياقِ المدح دلالةَ الوصفِ بـ ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ على الثُّبوت والاستمرار؛ فإنَّ الإضافةَ فيهما معنويَّةٌ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 97.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 438.
(3) النسفي، مدارك التنزيل: 3/ 197.
(4) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 5.
(5) حبنكة، معارج التفكر: 12/ 318.
(6) داود، معجم الفروق الدلالية في القرآن، ص: 454.

مَحْضةٌ - وهو ما رجحه ابن عطية - وهي من إضافة اسم الفاعل لمفعوله، وهي لاميَّةٌ، أي: غافرٌ للذَّنب وقابلٌ للتَّوب.

وربما يُراد بـ﴿غَافِرِ﴾: الاسْتِقْبالَ؛ أيْ: غُفْرانَهُ يَوْمَ القيامَةِ؛ فالإضافَةُ غَيْرُ مَحْضَةٍ، و﴿غَافِرِ﴾ نَكِرَةٌ، فَلا يَكونُ نَعْتًا؛ لِأنَّ المَعْرِفَةَ لا تُنْعَتُ بِالنَكِرَةِ، وفي هَذا نَظَرٌ[1].

نكتةُ التَّعريفِ بـ(أل) في قوله: ﴿ٱلذَّنۢبِ﴾:

سَعَةُ مغفرةِ اللهِ تعالى

تعريف ﴿ٱلذَّنۢبِ﴾ في قولِه تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ للجنسِ المرادِ به الاستغراقُ في مقامِ المدحِ والتَّرغيب في التَّوبة والإنابة، أي: غافر جميعِ ذنوبِ عبادِهِ المؤمنينَ المصدِّقينَ بشرط التوبة، أو دون توبة لمن يشاء، وفي ذلك مدحٌ عظيمٌ لكرمِهِ سبحانه وإحسانِهِ بما يتلاءَمُ مع دلالةِ ﴿غَافِرِ﴾ على الثُّبوتِ والدَّوام، فمَنْ شأنُهُ الغُفرانُ يكونُ غُفرانُهُ لجميعِ الذُّنوب، وسَتْرُهُ لكثيرِ العُيوب، ودَفعُهُ لمُشكِلات الكُروب، ولا كَرْبَ أعلى من السَّيِّئةِ وجريرتِها.

نكتةُ الإفرادِ في قوله: ﴿ٱلذَّنۢبِ﴾:

الذُّنوبُ عندَ الغافرِ بمنزلةِ ذنبٍ واحدٍ

آثرَ النَّظمُ إفرادَ الذَّنب على جمعِهِ في قوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾؛ للدَّلالةِ على أنَّ جميعَ الذُّنوب الَّتي يُظَنُّ عِظَمُها بمنزلةِ ذنبٍ واحدٍ عند المَولى العفوِّ الرَّحيم، فلا يقنطُ المؤمنُ من كثرةِ ذنوبِهِ وسيِّئاتِه؛ فللذَّنبِ العظيم ربٌّ غفورٌ رحيم، وللذُّنوبِ الكثيرةِ غفّارٌ يتكرَّرُ الغُفرانُ منه على سبيلِ الثُّبوتِ والاستمرار.

نكتةُ تقديمِ غُفرانِ الذَّنبِ على قَبولِ التَّوبِ:

التَّخليةُ عن ذنبِ العبدِ تحليةٌ بقبولِ توبتِهِ

قُدِّمَ في قوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ غُفرانُ الذَّنبِ على قَبول التَّوب؛ للاهتمام بتعجيل الإعلام به لِمَنِ استعدَّ لتدارك

(1) ابن عطية، البحر المحيط: 4/ 546.

أمره[1]، ولأنَّ التَّخلية مقدَّمة على التَّحلية[2]؛ لأنَّ سِترَ الذَّنبِ والعفوَ عنه تخليةٌ لساحةِ العبد وترغيبٌ له بالرُّجوعِ والإنابةِ، وإطماعٌ له بالتَّطلُّعِ إلى القبولِ لتوبتِهِ وأوْبتِهِ، وبعدَ التَّخلية تحصلُ التَّحليةُ والتَّشريفُ بالقبولِ والموافقة.

الكبيرةُ قد تُغفَرُ بلا توبةٍ

ويحتمل أنَّ مجيء ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ بعد ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ يفيد معنًى عظيمًا؛ لأنَّ غُفرانَ الذَّنب هنا يعني غُفرانَ الكبائر؛ لأنَّ الله مَنَّ على العباد بغُفران الصَّغائر، فلا يكون قوله: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ راجعًا إلى غُفران الصَّغائر؛ لأنَّهُ حينئذٍ يكون لا مِنَّةَ فيه، ثمَّ إنَّ مجيء قوله: ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ يعني: أنَّ الذَّنب المغفور في قوله: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ هو الكبيرة المغفورة بلا توبة، ولو كانت الكبيرة لا تُغفَرُ إلّا بالتَّوبة؛ لَما كان لقوله: ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ معنًى جديدٌ[3].

سرُّ العطفِ بالواوِ في قوله: ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾:

اللهُ سبحانَهُ كريمٌ لا يتعاظمُهُ ذنبٌ

جيء بواو العطف في قوله تعالى: ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ دون باقي الصِّفات؛ لإفادة الجمع للمذنب التّائب بين رحمتين: بين أن يقبلَ توبتَهُ، فيكتبَها له طاعةً من الطّاعات، وأن يجعلَها مَحْوًا للذُّنوب، كأنْ لم تكن، كأنَّهُ قال: جامع المغفرة والقبول[4]، أو للاستدلالِ بالواو على تغايرِ الوصفين؛ إذ ربَّما يُتوهَّمُ الاتِّحادُ وتغاير موقع الفعلين؛ لأنَّ الغَفْرَ هو السَّترُ، فيكون الذَّنبُ باقيًا، وهو لَمْ لم يَتُبْ، فإنَّ التّائب من الذَّنب كمَنْ لا ذنبَ له[5]، فلمّا ذُكِرت؛ تبيَّن التَّغايرُ؛ لأنَّ عطف الشَّيءِ على نفسه محالٌ[6]، أو للدَّلالة على تمكُّن الوصف إعلامًا بأنَّهُ سبحانه لا يتعاظمه ذنبٌ[7].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 79.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 12/ 297، وأطفيش، تفسير أطفيش: 9/ 210.
(3) أبو موسى، محمد والزمر وعلاقتهما بآل حم، ص: 22.
(4) الزمخشري، الكشاف: 4/ 149، والهرري، حدائق الروح والريحان: 25/ 119.
(5) البيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 51.
(6) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 485.
(7) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 5.

نكتةُ تعريفِ ﴿ٱلتَّوۡبِ﴾:

التعريفُ بـ (أل) في قوله تعالى: ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ للجنسِ الدّالِّ بمعونةِ مقامِ التَّرغيب على الاستغراقِ والشُّمولِ، فهو يشمل كلَّ توبة، فيقبلُ سبحانه جميعَ أفرادِ التَّوبةِ المستوفيةِ الشُّروط من مختلف المذنبينَ والعُصاة؛ إذ بابُ التَّوبة مفتوحٌ على مِصراعَيهِ؛ ليدخلَ منه كلُّ مُتطلِّعٍ للتَّوبة والرُّجوعِ عن الضَّلالِ والانحراف، فليسَتْ هناك توبةٌ صادقةٌ تُرَدُّ، ولا رجعةٌ إلى طريقِ الحقِّ تُرفَضُ.

بـابُ الـتَّـوبـةِ مـفـتـوحٌ عـلى مِصْراعَيْهِ

بلاغةُ التَّعبيرِ بالتَّوبِ:

عُبِّرَ بالتَّوب في قوله ﷻ: ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾؛ لدلالته على الرُّجوع، وفيه إيماء إلى أنَّ العاصيَ مهما شَرَدَ عن طريق الحقِّ، فينبغي عليه أن يرجع إلى الحقِّ سبحانه بعد الابتعاد عنه[1]، وعُبِّرَ بالتَّوب دون التَّوبة؛ لأنَّهُ أنسبُ بالتَّجانس بينه وبين الذَّنب، ولأنَّهُ أخفُّ في اللَّفظ أيضًا.

وجـوبُ الـرُّجـوعِ إلـى الـلـهِ بـعـدَ العصيانِ

بلاغةُ الوصفِ بقوله: ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾:

قولُهُ تعالى: ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾ نعتٌ آخر للاسم الجليل؛ بناءً على أنَّ التَّعريف الدّاخل على فاعل الصِّفة يقوم مقام تعريف الصِّفة، فاتَّحد النَّعتُ والمنعوت في التَّعريف[2]، والغرضُ مِنْ هذا النَّعت التَّرهيب بعد التَّرغيب[3]، كما هي عادة القرآن، ففي ذكر هذا الوصف تحذيرٌ شديد من الوقوع في الذُّنوب والمعاصي، وإثارةٌ لمخاوف ذوي الإدراك السَّليم من الإصرار على ارتكاب الذُّنوب والآثام[4].

الـتَّـرهـيـبُ بـعـدَ الـتَّـرغـيـبِ عـادةٌ قرآنيَّةٌ

نكتةُ التَّعبيرِ بصيغةِ (فعيل):

انتقلَ النَّظمُ في قولِهِ تعالى: ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾ من صيغة (فاعل) في الصِّفتين السّابقتين إلى صيغة (فعيل)؛ للدَّلالة على المُبالغةِ

الـغـافـرُ لـلـذُّنـوبِ شـديـدُ الـعـقـاب أيضًا

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 80.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 80.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 265.
(4) حبنكة، معارج التفكر: 12/ 319.

في شدَّةِ عقابِهِ تعالى للجاحدين؛ إذ قد يُتوهَّمُ مِن تقديم الغُفرانِ للذَّنوب وقبولِ توبةِ التّائبينَ أنَّهُ تعالى لا يعاقبُ على الكفر والمعصية، فدُفِعَ هذا الوهم بالتَّنصيص على قوَّة الرّادع.

نوعُ الإضافةِ في قوله: ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾:

عِظَمُ العقابِ رادعٌ للعُصاةِ والكفرةِ

الإضافةُ في قوله تعالى: ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾ لفظية من إضافة الصِّفة المشبَّهة إلى فاعلها، وهي تفيد اتِّصافَ عقابه ﷻ بالشِّدَّة، وفي ذلك ملاءمة لمقام زَجْرِ العُصاة والكفرة عمّا هم عليه من العصيان والكفر، والمراد بـ ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾: مُشدِّده، فيكون بمعنى اسم الفاعل، أو الشَّديد عقابُهُ، فحُذِفَتِ اللّام لأمنِ اللَّبْس، ولتتلاءم هذه الصِّفةُ مع الصِّفات السّابقة[1].

نكتةُ التعريفِ بـ(أل) في قوله: ﴿ٱلۡعِقَابِ﴾:

تعريفُ العقاب في قول الباري ﷻ: ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾ للعهد، والمراد به عقابه ﷻ الَّذي هو مناطُ التَّرهيب والتَّخويف.

نكتةُ تأخيرِ الوعيدِ عن الوعدِ:

جانبُ الرَّحمة غالبٌ جانبَ العقاب

قدَّمَ النَّظمُ الكريمُ غُفرانَ الذُّنوبِ وقَبولَ التَّوبِ على العقابِ الشَّديدِ في قولِهِ تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾؛ للإشعارِ بترجيح جانب الرَّحمة والفضل؛ لأنَّهُ تعالى لمّا أراد أن يصفَ نفسه بأنَّهُ: ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾ ذكر قبله أمرين كلٌّ واحد منهما يقتضي زوالَ العقاب، وهو كونُهُ: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾، وذكر بعده ما يدلُّ على حصول الرَّحمة العظيمة، وهو قوله: ﴿ذِي ٱلطَّوۡلِۖ﴾، فكونه شديد العقاب لمّا كان مسبوقًا بتينك الصِّفتين وملحوقًا بهذه الصِّفة؛ دلَّ ذلك على أنَّ جانب الرَّحمة والكرم أرجح[2]، وظاهر أنَّ هذا مبنيٌّ على تفسير الطَّول بالفضل.

(1) البيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 51.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 484.

منهجيَّةُ الدَّعوةِ تقتضي تقديمَ التَّرغيبِ على التَّرهيبِ

ولأنَّ الوعدَ مقدَّمٌ على الوعيد في الدَّعوة إلى الله تعالى، فيكونُ منَ المُناسب للتأثيرِ في النَّفس البدءُ بالإطماعِ والتَّرغيبِ بالإيمان والعمَلِ الصّالح، ثمَّ يعقِبُهُ التَّرهيبُ والتَّهديدُ من عدمِ الاستغفار منَ الذَّنب وعدمِ الإنابةِ إلى الله تعالى، وهذا منهجٌ قرآنيٌّ سديدٌ في النُّصحِ والإرشاد، ينبغي أن ينتفعَ منه الدُّعاةُ إلى الله تعالى.

نكتةُ التَّعبير بقوله تعالى: ﴿ذِي ٱلطَّوۡلِۖ﴾:

التَّشويقُ للفضلِ بعدَ التَّرهيبِ

الظّاهر أنَّ قوله تعالى: ﴿ذِي ٱلطَّوۡلِۖ﴾ نعتٌ آخر للفظ الجلالة[1]، ونكتةُ الإتيان به: أنَّهُ سبحانه لمّا أتمَّ التَّرغيبَ بالعفو والتَّرهيبَ من الأخذ؛ أتبعَهُ التَّشويقَ إلى المنِّ والفضل[2]، وهذا على تفسير الطَّول بالفضل والمنِّ، وإن فُسِّر بالقدرة؛ فالنُّكتة في هذا الوصف تقويةُ ما أفادته الصِّفة السّابقةُ - وهي ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾ - من التَّرهيب، وذهب بعضُهم إلى أنَّهُ يجوز أن يكون بدلًا[3]، والرّاجح الأول.

سرُّ التَّعبيرِ بـ ﴿ذِي﴾ دونَ غيرِهِ:

اللهُ تعالى واسعُ العطاءِ

عبَّر في قوله تعالى: ﴿ذِي ٱلطَّوۡلِۖ﴾ بكلمة ﴿ذِي﴾ دون (عظيم الطَّول)، أو (كثير الطَّول)، أو نحو ذلك ممّا يلائم ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾؛ لأنَّ كلمة ﴿ذِي﴾ تدلُّ على ملازمةِ الطَّول وسَعَةِ العطاء، وكلُّ ذلكَ شاملٌ لخَلْقِهِ تعالى جميعًا، فكلُّ مَنْ خلقَهُ ربُّنا جعل سبحانه على نفسِه رزقَهُ[4].

سرُّ المغايرةِ بينَ هذه الصِّفة وسابقاتها:

التَّفنُّنُ بالتَّعبيرِ مِنْ جمالِ النَّظمِ

عبَّر النَّظم الكريم عن الصِّفات السّابقة بالمشتقّات، فقال: ﴿ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾، وقال: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾، وقال هنا: ﴿ذِي ٱلطَّوۡلِۖ﴾، ولم يقلْ فيما سبق: ذي العزَّةِ والعِلْم إلخ...؛

(1) السمين، الدر المصون: 9/ 458.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 6.
(3) السمين، الدر المصون: 9/ 458.
(4) أبو موسى، آل حم، ص: 26.

للتَّفنُّن بالتَّعبير عن بعض الصِّفات بما يفيد الثُّبوتَ والاستقرار، والتَّعبيرِ عن بعضِها بما يفيد الملازمةَ من خلال كلمة ﴿ذِى﴾ الَّتي تفيد ذلك، حتَّى كأنَّ الطَّول مختصٌّ به سبحانه.

نكتةُ التعريفِ بـ(أل) في قوله: ﴿ٱلطَّوۡلِۖ﴾:

الفضلُ والقوَّةُ للهِ سبحانَهُ

التعريفُ بـ (أل) في قوله تعالى: ﴿ذِى ٱلطَّوۡلِۖ﴾ للجنس؛ لأنَّ اللّام داخلة على الطَّول، وهو مصدر، وهو من أسماءِ الأجناس، فيكونُ المرادُ أنَّه تعالى صاحبُ حقيقةِ الطَّوْلِ، وهو المنُّ والفضل، أو القوَّة، أو ما يشمل ذلك كلَّهُ.

بلاغةُ التَّعبير بقوله: ﴿ٱلطَّوۡلِۖ﴾:

اتِّصافُ اللهِ بكمال الفضل والقوَّة

عُبِّرَ بلفظ الطَّوْلِ في قوله تعالى: ﴿ذِى ٱلطَّوۡلِۖ﴾؛ لدلالته في أصلِ وضعِهِ على الامتدادِ، تقول: (زيدٌ أطولُ من عمرٍو)، بمعنى: أنَّه يفضُلُه في الامتدادِ الطّوليِّ، فيفيد الطَّوْلُ هنا أنَّهُ ﷻ يَفْضُلُ غيره في المنِّ والإنعام[1]، أو في القوَّةِ، أو فيهما معًا، ولا غَرْوَ في ذلك، فهو سبحانه الغنيُّ القويُّ المتين، ويفيد أيضًا أن نِعَمَهُ سبحانه مبسوطة[2].

بلاغةُ ترتيبِ الصِّفاتِ الأربعِ:

كلُّ صفةٍ تستدعي الَّتي بعدَها

ترتيبُ الصِّفات الأربع في قوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِى ٱلطَّوۡلِۖ﴾ ترتيبٌ بديع، فإنَّ قوله: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ يفتح بابَ رحمةِ اللّه لمَن عاند تنزيلَ الكتاب من اللّه العزيز العليم؛ إذا فكَّر في الرُّجوعِ، ومغفرةُ الذَّنب، تعني: مغفرةَ الكبائر بدون توبة إلّا كبيرةَ الشِّرك، فيأتي قوله: ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾، ويفتح البابَ لمَنْ سقط في هذه الكبيرة، ثمَّ يأتي ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾، فيُلوِّحُ بالانتقام ممَّنْ أصرَّ، ثمَّ يأتي ﴿ذِى ٱلطَّوۡلِۖ﴾،

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 15/ 291.
(2) ابن جرير، جامع البيان: 21/ 351.

فيتجاوز حالة الثَّوابِ والعقاب إلى حالة المنِّ والعطاء المتَّسعِ لمَن آمنَ، ومَن كفرَ[1].

نكتةُ فصلِ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾:

تقريرُ الوحدانيَّةِ بعد ذكرِ صفات الكمال

فُصِلَتْ جملةُ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ عمّا قبلها؛ لأنَّها مستأنفةٌ عقبها؛ للتَّنصيص على التَّفرُّد بالألوهيَّة بعد ذكر النُّعوت الجليلة السّابقة[2]، ويحتمل أن يكون الفصل؛ لأنَّ هذه الجملةَ بمنزلةِ التَّوكيدِ لسابقتِها؛ فالعلاقةُ بينَ الجملتينِ كمالُ الاتِّصال؛ إذ لمّا أفادتِ الجملةُ السّابقةُ أنَّهُ سبحانه المتفرِّدُ بتلك الصِّفات الكماليَّة، الَّتي لا يُنازعُهُ فيها أحدٌ، ولا يُغالِبُهُ فيها مُغالِبٌ؛ ثبتَ أنَّهُ لا إلهَ إلّا هو، كما أنَّ هذه الجملة تُنزَّلُ ممّا قبلَها منزلةَ النَّتيجةِ من مُقدِّماتها، ويحتمل أن يكون الفصل لشِبْهِ كمال الاتِّصال، بأن تكون الجملة تعليلًا لتمكُّنِهِ تعالى في كلِّ شيءٍ[3].

بلاغةُ القصرِ في قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾:

لا إلهَ إلّا المتَّصفُ بصفاتِ الكمالِ

اشتملَ قولُهُ تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ على القصرِ بالنَّفي والاستثناء، وهو من قَصْرِ الصِّفةِ على الموصوفِ قَصْرًا حقيقيًّا؛ إذِ الألوهيَّةُ مُنحصرةٌ في ذاتِ اللّه تعالى، وكلُّ مَن نسبَ الألوهيَّةَ لغيره؛ فقد جحدَ حقًّا مُختصًّا به تعالى وحدَه، وفي ذلك ردٌّ وإبطالٌ لمَنْ كذَّب بتنزيلِ الكتابِ من اللّه تعالى، الَّذي يعتقدُ ظُلمًا أنَّ اللّه لا يخاطبُ العالَم، ولا يُنزِلُ شريعةً، وأنَّ الأصنام آلهةٌ تضرُّ، وتنفعُ وتقرِّبُ إليه زُلفى، فردَّ عليهم أبلغَ ردٍّ بإثبات كمالِ الأوصافِ له تعالى على سبيلِ الانفرادِ حتى لا يستحقَّ الألوهيَّةَ سِواه؛ ليكونَ إبطالًا لألوهيَّةِ أصنامِهم وافترائِهم الباطل.

(1) أبو موسى، آل حم، ص: 26.
(2) أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 235، والشهاب، عناية القاضي: 7/ 357.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 6.

نكتةُ التَّعبيرِ بالجملةِ الاسميَّةِ:

عُبِّرَ بالجملةِ الاسميَّةِ في قولِ الباري ﷻ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ للتَّنبيهِ على أنَّ قصرَ الأُلوهيَّةِ على اللهِ تعالى أمرٌ ثابتٌ دائمٌ، لا شكَّ فيهِ، وهو حقيقةٌ لا يعرفُ النَّقْضُ إليها طريقًا.

معنى ﴿لَآ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾:

الأُلوهيَّةُ منتفيةٌ عن سواهُ تعالى

﴿لَآ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ نافيةٌ للجنس، دالَّةٌ على سلبِ الألوهيَّةِ الحقَّةِ على سبيلِ الاستغراقِ والشُّمولِ عن كلِّ ما سِواهُ تعالى، ولذا صرَّحَ النَّحويّونَ بأنَّها تتضمَّنُ معنى (مِن) الاستغراقيَّةِ، فتكونُ نصًّا في نفيِ الجنس وحقيقتِهِ على سبيلِ القطعِ لا الاحتمالِ.

نكتةُ تنكيرِ ﴿إِلَٰهَ﴾:

تنكيرُ ﴿إِلَٰهَ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ لإفادة العموم؛ إذ النَّكرة في سياق النَّفي تعمُّ، وبذلك يتحقَّقُ السَّلبُ الكلّيُّ لجميعِ أفرادِ الإلهِ الحقِّ سوى اللهِ تعالى، وهذا السَّلبُ مدخَلٌ للإثبات.

سرُّ التَّعبيرِ بـ ﴿إِلَٰهَ﴾ دونَ غيره:

الإلـهُ أنسبُ بمقامِ تقريرِ الوحدانيَّةِ

عُبِّرَ بـ ﴿إِلَٰهَ﴾ دونَ (ربّ) في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ لأنَّ المقامَ لتقريرِ وحدانيَّةِ اللهِ تعالى، وانفرادِهِ باستحقاقِ العبادةِ، ولفظُ الإلهِ أنسبُ بهِ؛ لأنَّهُ يدلُّ على العبادةِ بحسَبِ أصلِ وضعِهِ، وقد اشتهرَتْ كلمةُ التَّوحيد الَّتي هي علَمٌ على الإسلام بهذا اللَّفظ.

بلاغةُ الاستثناءِ في قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾:

حكمُ المستثنَى مخالفٌ لحُكمِ المستثنَى منهُ

الاستثناءُ الواردُ في قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ تامٌّ متَّصلٌ؛ إذِ المُستثنى منه وهو ﴿إِلَٰهَ﴾ مذكورٌ، والمُستثنَى بعضٌ منه، وفائدةُ الاستثناءِ إفادةُ حُكمٍ إيجابيٍّ مُخالفٍ لحُكمِ النَّفي السّابق، وهو أنَّ الألوهيَّةَ المَسلوبةَ عنْ كلِّ ما سواه تعالى ثابتةٌ له سبحانه ومُختصَّةٌ به، ولذا فإنَّ أسلوبَ القصرِ يتضمَّنُ حُكمينِ مُختلفينِ إثباتًا ونفيًا، وبذلك يتحقَّقُ انحصارُ الألوهيَّة في اللهِ تعالى وحدَهُ.

نكتةُ فصلِ ﴿إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ عمّا قبله:

مَـنۡ تـفـرَّدَ بـالألـوهـيَّـةِ فـميـزانُ الـعـدلِ عندَهُ

فُصِلَ قوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ عمّا قبله؛ لأنَّهُ استئناف[1]، بمنزلةِ النَّتيجةِ لِما سبقَ من تفرُّدِهِ تعالى بالألوهيَّة، واتِّصافِهِ بتلك الكمالات[2]؛ لأنَّ من تفرَّدَ بالألوهيَّة وصفات الكمال حَريٌّ بأنْ يكون مرجعُ الخلق كلِّهم إليه للحسابِ والجزاءِ، وأيضًا: لمّا أُجريَتِ الصِّفات السّابقة عليه تعالى؛ أُثيرَ في الكلام الإطماعُ والتَّخويف، فكان حقيقًا بأن يشعُروا بأنَّ المصير إمّا إلى ثوابه، وإمّا إلى عقابه، فليَزِنوا أنفُسَهم؛ ليضعوها حيثُ يلوحُ مِنْ حالِهم[3]، فتكون الجملةُ تذييلًا مقرِّرًا لِما قبله[4].

سرُّ تركِ التَّوكيدِ في ﴿إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾:

أمرُ البعثِ ظاهرٌ لا يـحـتـاجُ إلى برهانٍ

جاء قولُهُ تعالى: ﴿إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ دون توكيد مع أنَّ حكمَهُ محلُّ إنكارٍ وتكذيب؛ لتنزيلِ المُنكِر منزلةَ غيرِ المُنكِر؛ تنبيهًا على أنَّ مَنْ أدركَ أنَّ الله تعالى هو المُتَّصِفُ بالوحدانيَّة، وأنَّهُ متَّصف بصفات الكمال الَّتي ذُكِرَ هنا بعضُها، ينبغي أنْ يؤمنَ بأنَّ كلَّ ما يُخبِرُ سبحانه عن حصوله، فهو حقٌّ، لا ريبَ فيه؛ إذ الَّذي خلقَ النَّشأةَ الأولى قادرٌ على أنْ يُنشِئَ النَّشأةَ الآخرةَ.

معنى (إلى) في قوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾:

الـحـسـابُ موعدُ الخلائقِ أجمعينَ

حرفُ الجرِّ (إلى) في قوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ دالٌّ على انتهاءِ الغايةِ المكانيَّة، فيفيدُ أنَّ المآلَ إلى الله تعالى، وأنَّ طُرُقَ الخلائق على كثرتها تعود إليه سبحانه يوم القيامة، وفي الكلام مجازُ حذفٍ، والتَّقديرُ: إلى جزاءِ الله المصيرُ.

(1) الآلوسي، روح المعاني: 12/ 297.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 6.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 81.
(4) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 17/ 10.

غرضُ تقديمِ ﴿إِلَيۡهِ﴾:

المـرجـعُ يـومَ القيامةِ إلى اللهِ وحدَهُ

قُدِّمَ ﴿إِلَيۡهِ﴾ على ﴿ٱلۡمَصِيرُ﴾ في قولِهِ تعالى شأنُهُ: ﴿إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾؛ للدَّلالةِ على الحصر، والمعنى: إليه وحدَهُ المصيرُ، لا إلى غيره لا استقلالًا ولا اشتراكًا، فيجزي كلًّا مِنَ المُطيع والعاصي[1].

ويحتملُ أن يكونَ التَّقديم للاهتمام والرِّعاية على الفاصلة بحرفين: حرف لينٍ، وحرف صحيح، نحو: العليم، والبلاد، وعقاب[2].

نكتةُ التعريفِ بـ(أل) في قوله: ﴿ٱلۡمَصِيرُ﴾:

كلُّ ما في الوجود مصيرُهُ إلى الله في الدُّنيا والآخرةِ

تعريفُ المصير في قوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ للحقيقة والجنس، وإطلاقُها من غير قيدٍ يُحدِّدُ الَّذين مصيرُهم إلى الله من إنسانٍ وحيوان وطير وسماء وأرض، فأفاد هذا الإطلاقُ وهذا التَّعريفُ أنَّ مصير كلِّ كائنٍ إليه في حياته وفي مماته، وفي وجوده وفي عدمه، وفي رزقه وسَعْيِهِ وهدايته وضلاله، وأنَّه ليس في الوجود شيءٌ إلّا ومصيرُهُ في يد خالقِهِ جلَّ شأنُهُ[3].

❁ الفُروقُ المُعجَميَّةُ:

الإثمُ والحوْبُ والجُرْمُ والخطيئةُ والذَّنبُ والسَّيِّئةُ والوِزْرُ:

مَن غُفِرَ لهُ فلا تَبِعةَ عليهِ

الإثمُ: هو البُطءُ في عملِ الخيرِ والتَّأخُّرُ عنهُ، والحوْبُ: هو الذَّنْبُ المزجورُ عنهُ، والجُرْمُ: هو أعظمُ الذُّنوبِ، والذَّنْبُ: سُمّيَ بذلكَ؛ لأنَّ عقوبتَهُ تَعْقُبُ مَنْ أذنبَ، والسَّيِّئةُ: الفَعْلةُ القبيحةُ، والوِزْرُ: هو في الأصلِ حَمْلُ شيءٍ ثقيلٍ، واستُعمِلَ في المعاني، كحَمْلِ ما ثَقُلَ مِنَ الإثمِ[4].

وقد عُبِّرَ بالذَّنبِ هنا؛ لِما يدلُّ عليهِ مِن ترتُّبِ العقوبةِ عليه، ففي التَّعبيرِ به مناسبةٌ لمقامِ الحثِّ على التَّوبةِ، ومقامِ إزالةِ الخوفِ مِن تَبِعةِ العصيانِ.

---

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 266.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 81.

(3) أبو موسى، محمد والزمر وعلاقتهما بآل حم، ص: 26.

(4) زيدان، الفروق اللغوية: 68 - 73.

التَّوْبُ والإنابةُ والأوْبُ:

الأوْبُ: الرُّجوعُ إلى اللّهِ بطاعةٍ مِنَ الطّاعاتِ بعدَ كلِّ انشغالٍ عن الطّاعةِ، أو بعدَ كلِّ زلَّةٍ ومعصيةٍ، والتَّوْبُ: الرُّجوعُ إلى اللّهِ بعدَ معصيةٍ، والإنابةُ: الرُّجوعُ بقلبٍ مُنكسِرٍ[1]، أو يقالُ: التّائبُ يرجعُ مِن خوفِ العقوبةِ، والمنيبُ يرجعُ استحياءً لكرمِهِ تعالى[2].

وقد عُبِّرَ بالتَّوْبِ هنا؛ لمناسبته لعموم العصاةِ الَّذين يتركون العصيانَ خوفًا من العقوبة، ولا يُشترطُ أن يرجعوا بطاعةٍ.

(1) زيدان، الفروق اللغوية: 4 - 7.

(2) الآلوسي، روح المعاني: 12/ 271.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي والخمسون،
سورة الزُّمر من الآية 73 إلى سورة غَافِر الآية 76
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الحادي والخمسون، سورة الزُّمر من الآية 73 إلى سورة غَافِر الآية 76
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 51 ، 822 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-642-97-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 51 : المجلد الحادي والخمسون، سورة الزُّمر من الآية 73 إلى سورة غَافِر الآية 76.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-642-97-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4644027 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»